في الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة في الجمع وقيل يختص بالياء فيهما والخبار
وفاقا لابن مالك انها لرفع توهم الاضافة او الافراد لا عوض من
حركة او تنوين او هما مطلقا او ان كانا والا فاحدهما والا فغير
عوض او فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد وحمل الباقي خلافا
لزاعميها وتسقط لاضافة ولو تقديرا او شبهها وتقصير صلة
وخصه المبرد باللذا واللتا وتلو لام ساكنة وغير ضرورة وجون
الكسائي في النثر وزعمه الاخفش في ضاربا ك للطافة الضمير
وتشدد في موصول واشارة مطلقا على الارجح وما سمي به من مثنى
وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد تجرى المثنى كسلمان والجمع
كغسلين او هارون او يلزم الواو وفتح النون ما لم تجاوز اسبعة
مسئلة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الاخر
وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا لبس والجمهور الجمع في نحو رؤس
الكبشين بشرط اضافته الى مثنى لفظا او نية فان فرق متضمنها
فخلاف ٥ السادس المضارع المتصل به الف اثنين او واو جمع
او ياء مخاطبة فبالنون رفعا وحذفها وحذفت رفعا نثرا
ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا واذا اجتمعت مع
الوقاية جاز الفك والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة
وقيل الاعراب بالواو والالف واليا وقيل النون دليل وقيل
لا اعراب فيها وقد تفتح النون ٥ السابع المضارع المعتل
وهو ما اخره الف او واو او ياء فيحذف اخره جزما والحذف
بالجازم وقال ابو حيان التحقيق عنده والبقاء معه

وتسكين

وكذا البقاء

وتسكين ما قبله ضرورة وقيل سائغ كحذفه دونها واذا
بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي
اشباع وبسهل ما اخره همزة وابداله لينا محضا ضعيف
ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور خلافا تقدر
الحركات في المضاف لليا وقيل لا تقدر الكسرة والحرف
المدغم والمحل على الاصح والمقصور وفي نحو يخشى والضمة
والكسرة في المنقوص وهو ما اخره يا خفيفة لازمة تلو
كسرة وتقدير فتحه ضرورة خلافا لاتى حاتم في غير المنون
الامعدى كرب على الاجود وكذا ظهورها وتقدير في يا
جواز المحذوفة والضمة في نحو يغزو ويرمي وظهورها
وتقدير الفتحة ضرورة او شاذ واجاز الفراء في نحو يخشى
نقل حركة الياء وادغامها فتظهر والسكون في ما كسر
لساكنين ومهموز ابدل لينا ولم يلد اذا سكن اللام او وصل
بضمير وفتح او كسر ٥ ولا يوجد واو قبلها ضمة الا في فعل
او مبني او عجمي او عرض تطرفها او لا تلزم وحذف
حركة الظاهر ثالثها يجوز في الشعر فقط النكرة والمعرفة
قال ابن مالك حد النكرة عشر فهي ما عدا المعرفة وهي
الاصل خلافا للكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فارفعها
ضمير متكلم فمخاطب فعلم فغايب فاشارة ومنادى والاصح ان
تعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منوية وانه ان كان علما يأتي
فموصول فذو ال وقالتهما سواء وما اضيف الى احدها

فان لم ينصرف

لم تقدر الكسرة

خلافا لابن طلاح

يأتي